التكامل مع الجيران: هل تشكل اتفاقيات التجارة الإقليمية المتشابكة خيارا ناجعا لتحقيق التكامل الإقليمي بين الدول العربية ؟

د. توات عثمان[1]

ملخص:

على الرغم من كون السعي إلى تحقيق التكامل الإقليمي بين الدول العربية يعد من الموضوعات الحيوية والمتجددة التي سيطرت على تاريخ العرب وثقافتهم, وتطورت عبر مسيرتها على مستوى الفكر الاقتصادي وتطبيقاته العملية على المستوى الإقليمي خاصة منذ تأسيس جامعة الدول العربية العام 1945، إلا أن هذه المسيرة اتسمت بالبطء والتعثر في كثير من الأحيان خاصة عند مقارنتها بما تم إنجازه على أرض الواقع والمرحلة التي تم بلوغها أو مقارنة بما تم تحقيقه في مناطق أخرى من العالم. وفي توجه جديد لمحاولات إحياء جهود التكامل الإقليمي تعقد جميع الدول العربية حاليا جيلا جديدا من الاتفاقيات والترتيبات التجارية في مشهد يتميز بتعدد مسارات التحرير التجاري سواء في إطار ثنائي أو إقليمي (كمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، اتفاقية أغادير، مجلس التعاون الخليجي، اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي...) والالتزامات التي تنطوي عليها فيما بينها، ومع دول وتكتلات اقتصادية أجنبية.

تناقش هذه الورقة جدوى تعدد مسارات التحرير التجاري تلك، وهل يعد خيار الاتفاقيات التجارية الإقليمية البينية ضروري لتحفيز التكامل الإقليمي المتعثر بين الدول العربية ؟ وأي من الاتفاقيات السائدة يمثل المسار الأكثر جاذبية وفاعلية لتحقيق ذلك من حيث نطاق التحرير والاتساق مع الالتزامات التي تنطوي عليها الاتفاقيات التجارية الأخرى التي تنخرط فيها الدول العربية خاصة مع اقتصاديات متقدمة كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ؟

[1] أستاذ محاضر قسم (ب)، جامعة الجزائر 3 touatabdou@yahoo.fr

Abstract:

Despite the fact that the regional integration among Arab countries is one of the vital and renewable issues, which has been a part of Arab history and culture, and evolved over its career on the level of economic thought and its practical applications, especially since the establishment of the League of Arab States in 1945. but that this had been a slow march and stumble in many cases, especially when compared to what has been accomplished and the stage that has been reached or compared to what has been achieved in other parts of the world. Regional integration between Arab countries was given a new stimulus, through new overlapped regional trade agreements (RTAs), with one another, on a bilateral or regional basis (the Pan Arab Free Trade Area (PAFTA), Agadir agreement, GCC, Euro-Med Agreements….).

This paper focuses on analyzing the Regional trade agreements mentioned above, and trying to answer the following questions: is the intra- regional trade agreements necessary choice to motivate the stumbled regional integration among Arab countries ?, and which of those agreements is the best paths to achieve a successful regional integration among Arab countries. Taking into consideration the other commitments of Arab countries with other partner, especially advanced economies such European Union & USA?

مقدمة:

تبنت الدول العربية منذ المحاولات الأولى لتحقيق التكامل الإقليمي بينها التبادل التجاري كمدخل رئيسي لتحقيق ذلك. كما شكل تحرير التجارة أحد أهم بنود جدول أعمال الإصلاح في معظم الدول العربية منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وأعطيت دفعة جديدة لتلك الجهود خلال تسعينيات نفس القرن بعد أن تأثرت الدول العربية بالتحولات التي طرأت على البيئة الاقتصادية الدولية خاصة بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية سنة 1995. ويمكن تمييز عدة مبادرات تم الأخذ

بها في الدول العربية على صعيد التحرير التجاري في هذا الإطار:

المبادرة الأولى، تمثلت في التحرير التجاري الأحادي الجانب من طرف الدول العربية كجزء من جهود الإصلاح الرامية إلى تحقيق الانفتاح والتي تبنتها تلك الدول كجزء من استعدادات هذه الدول للتكيف والتغيرات التي عرفها النظام التجاري العالمي عقب انتهاء جولة أورغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتأسيس منظمة التجارة العالمية.

المبادرة الثانية، إعادة بعث الاهتمام بالتكامل الإقليمي من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات بين دول المنطقة في السنوات القليلة الماضية ويجري تنفيذ ما لا يقل عن اتفاقية واحدة شاملة جغرافيا، بالإضافة إلى اتفاقيات لتحرير التجارة على الصعيد دون الإقليمي، ناهيك عن العديد من اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية التي تجمع الدول العربية بصورة ثنائية. ومعظم هذه الاتفاقيات تركز على تطوير العلاقات الاقتصادية، من خلال إزالة القيود التجارية أو بعضها على المبادلات البينية.

المبادرة الثالثة،تعقد العديد من الدول العربية الآن جيلاً جديداً من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية مع لاعبين من خارج المنطقة كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية. كما دخل المسرح لاعبون إقليميون جدد، بما فيهم قوى صناعية رئيسية، كاليابان والصين والهند وتركيا وسنغافورة ودول السوق الجنوبية المشتركة (المركوسور).

إن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار يتمحور حول جدوى تعدد مسارات التحرير التجاري تلك وما مدى اتساقها فيما بينها من جهة.

ومن جهة أخرى، هل ما زال خيار الاتفاقيات التجارية الإقليمية البينية ضروري لتحفيز التكامل الإقليمي المتعثر بين الدول العربية ؟ وأي من الاتفاقيات السائدة يمثل المسار الأكثر جاذبية وفاعلية لتحقيق ذلك من حيث نطاق التحرير والاتساق مع الالتزامات التي تنطوي عليها الاتفاقيات التجارية الأخرى التي تنخرط فيها الدول العربية خاصة مع الدول المتقدمة ؟

إن الأمر يتطلب في البداية فحص الشبكة الحالية من الاتفاقيات التجارية التي تعقدها الدول العربية ومقارنتها فيما بينها، مع التركيز على الاتفاقيات التجارية البينية في إطار إقليمي، مما يسهل في مرحلة قادمة فهم الكثير المسائل المتعلقة باختبار وتحليل آثار مثل هذه الاتفاقيات.

أولاً : الاتفاقيات التجارية الإقليمية التي تعقدها الدول العربية

تعقد معظم الدول العربية جيلا جديدا من الاتفاقيات والترتيبات التجارية في مشهد يتميز بتعدد مسارات التحرير التجاري سواء في إطار ثنائي أو إقليمي والالتزامات التي تنطوي عليها فيما بينها، مثل الترتيبات التجارية داخل المنطقة العربية، ومع دول وتكتلات اقتصادية أجنبية.

في حين لم يستكمل عدد من الدول العربية عضويته في منظمة التجارة العالمية، تشارك جميع هذه الدول بدون استثناء في شبكة من الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية، بلغ عددها إلى غاية منتصف 2013 ثمانية وعشرين اتفاقية دخلت حيز التنفيذ وتم إخطارها لمنظمة التجارة العالمية وعند الأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات السارية والتي لم يتم إخطار المنظمة بها خاصة الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية أو تلك التي لا تزال في إطار التفاوض فإن هذا الرقم يرتفع كثيرا. ويبلغ على

العموم متوسط هذه الاتفاقيات لكل دولة عربية خمس اتفاقيات، وهي تتراوح بين أربعة عشر اتفاقية في مصر وتنخفض إلى اتفاقية واحدة في حالة العراق، علما أن كل من الأردن ومصر يعدان أهم لاعبين إقليميين في هذا الإطار.[1]

على الصعيد البيني، لا تنقص الدول العربية الاتفاقيات الرسمية الرامية إلى تحرير التجارة، إذ تشارك معظم الدولة العربية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA [*]، والتي تعتبر الاتفاقية الأهم على الصعيد الإقليمي من حيث عضوية الدول العربية التي أضحت تضم ثمانية عشر دول في إطار جامعة الدول العربية وقد جاء إعلان الاتفاقية بعد أن أصدر مؤتمر القمة العربي المنعقد في مدينة القاهرة، خلال شهر جوان 1996قراراً بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بالإسراع في إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية. وبناء عليه، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم

[*] درجت العادة على تسمية هذه المنطقة بعبارة" غافتا "اختصاراً للترجمة الإنكليزية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ (Greater Arab Free Trade Area-GAFTA), وقد شاع مؤخراً تعديل هذه التسمية فاُستبدل مصطلح" غافتا "بمصطلح" بافتا "اختصاراً للترجمة الإنكليزية لمنطقة التجارة الحرة العربية (Pan-Arab Free Trade Area-PAFTA)، وهي التسمية الرسمية المعتمدة في إطار منظمة التجارة العالمية بعد إخطارها بالاتفاقية سنة 2006.

تشير المختصرات باللغة اللاتينية إلى:

GAFTA: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.AMU: اتحاد المغرب العربي.GCC: مجلس التعاون لدول الخليج العربية.AGADIR: اتفاقية أغادير بين الدول العربية المتوسطية.COMESA: السوق المشتركة لشرق و جنوب شرق إفريقيا.MERCUSOR اتفاقية تجارة مع السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.USA: اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.EUR-MED: اتفاقية شراكة متوسطية مع الاتحاد الأوربي.EFTA: اتفاقية تجارة حرة مع الرابطة الأوربية للتجارة الحرة.

(1317) بتاريخ 19 فبراير 1997 بإقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية يتم تحقيقها بشكل متدرج وفقا لبرنامج تنفيذي وزمني اعتبارا من أول عام 1998 على مدى عشر سنوات تنتهي مطلع 2007، ومن ثم تم تقليص المدة إلى سبع سنوات، انتهت مطلع 2005. ودول مجلس التعاون الخليجي العربية الستة تسعى إلى تحقيق اتحاد نقدي بينها وهذا بعد أن أطلقت اتحادها الجمركي سنة 2003 وسوقها الخليجية المشتركة سنة 2008. في حين بادرت أربع دول عربية هي تونس والمغرب ومصر والأردن على عقد اتفاقية للتجارة الحرة بينها دخلت حيز التنفيذ منتصف سنة 2007 فيما يعرف باتفاقية أغادير. وتجتمع خمس دول عربية هي مصر وليبيا والسودان وجيبوتي وجزر القمر في إطار السوق المشتركة لجنوب شرق إفريقيا " الكوميسا ".

الشكل رقم (1): التشابكات الإقليمية في الدول العربية

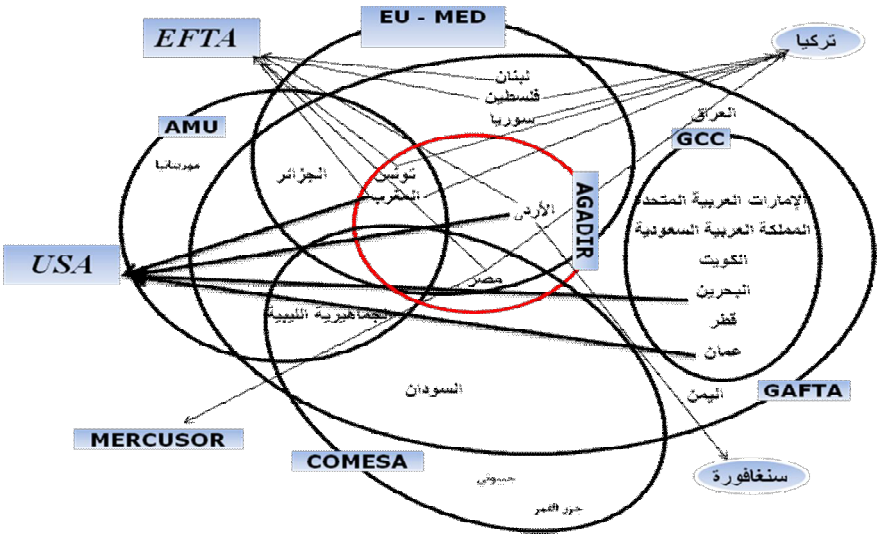

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: اتفاقيات التجارة الثنائية والإقليمية المخطر عنها لمنظمة التجارة العالمية/ الغات والمعمول بها إلى غاية شهر جوان 2013 على موقع المنظمة:

- *http://rtais.wto.org/ui/PublicMaintainRTAHome.aspx*

كما توقع معظم الدول العربية عدة اتفاقيات تجارة تفضيلية واتفاقيات إنشاء مناطق تجارة حرة بصورة ثنائية وتشهد الاتفاقيات الثنائية للاستثمار ومنع الازدواج الضريبي العديد من المستجدات والتطورات التي نتجت عن إدراج المزيد من أحكام حماية الاستثمارات في نطاق الاتفاقيات التجارية بصورة ثنائية بين الدول العربية [1]. وتعتبر كل من مصر الأردن، تونس والمغرب أهم الدول العربية الفاعلة في عقد مثل هكذا اتفاقيات.

وفيما يتعلق بالاتفاقيات الموقعة بين الدول العربية وبعض الدول المتقدمة، تشمل أهم هذه الاتفاقيات: اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وبعض البلدان العربية (خاصة دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط)، كما توصلت كل من الأردن والبحرين والمغرب وسلطنة عمان إلى اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: مقارنة بين الاتفاقيات التجارية الإقليمية التي تعقدها الدول العربية بينها*

إن النقطة الأساسية هنا، تتمثل في التعرف على نقاط الاتساق والاختلاف بين مختلف الالتزامات التي تنطوي عليها مختلف الاتفاقيات الإقليمية أو الثنائية التي تعقدها الدول العربية بينها، ويستتبع ذلك تقييم أثر الاختلاف إن وجد على تنفيذ الاتفاقيات المختلفة والمكاسب المتوقعة من كل منها. أما في حالة الاتفاق، فيثور التساؤل عن جدوى الدخول

[1] يمكن الرجوع إلى البيانات الخاصة بالاتفاقيات الثنائية الخاصة بالدول العربية بالخصوص إلى قاعدة بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على الموقع: www.iaigc.net.

* بالنظر لكثرة الاتفاقيات التي تعقدها الدول العربية في هذا الإطار، تركز الورقة على أهم هذه الاتفاقيات وأكثرها تقدما على صعيد التنفيذ.

في مسارات كثيرة قد لا تضيف بالضرورة مكاسب تجارية واقتصادية، ولكن بالقطع ستترتب عليها أعباء إدارية ومالية في التنفيذ والمتابعة.

وسيتم تناول مختلف هذه المسائل من خلال عدة عناصر تتمثل في التعرف على الالتزامات التي تنطوي عليها كل اتفاقية من حيث طبيعتها والعضوية فيها والجدول الزمني للتحرير، نطاق التحرير والالتزامات القطاعية.

1. المقارنة من حيث طبيعة الاتفاقيات والعضوية والمدى الزمني للتحرير

يبين الجدول الموالي، أن جميع الاتفاقيات التجارية التي تعقدها الدول العربية بينها، باستثناء الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي العربية، تهدف إلى إقامة مناطق تجارة حرة من خلال تحرير التجارة أو تبادل المعاملة التفضيلية بين هذه الدول سواء في إطار إقليمي كمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو دون إقليمي كاتفاقية أغادير، أو اتفاقية بين إقليمية كاتفاقية الكوميسا التي تضم خمس دول عربية ومجموعة من الدول الإفريقية الأخرى. إضافة إلى الاتفاقيات الثنائية الكثيرة بين الدول العربية.

في حين تم وضع جدول زمني لتحرير التجارة الإقليمية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على مدى عشر سنوات، تم تقليصه فيما بعد إلى سبع سنوات، استمر العمل في إطار منطقة التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي لمدة عشرين سنة مع دخولها حيز التنفيذ منذ إقراراها سنة 1983.

بالمقابل وضعت اتفاقية أغادير مواعيد محددة لتحرير السلع

الصناعية والزراعية لتتوافق في البداية مع تاريخ دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ مطلع 2005 إلا أن الشروع في تنفيذ الاتفاقية لم يتم إلا سنة 2007.

وفي إطار اتفاقية الكوميسا كانت الدول الأعضاء ومن بينها أربع دول عربية تطبق الإعفاءات الجمركية على الواردات من باقي الدول الأعضاء على أساس مبدأ المعاملة بالمثل للسلع التي يصاحبها شهادة منشأ معتمدة من الجهات المعنية بكل دولة. ومن خلال تنفيذ منطقة التجارة الحرة للاتفاقية بداية من 31 أكتوبر 2000، شرعت ثلاث دول عربية هي مصر، السودان وجيبوتي في منح السلع والمنتجات المتبادلة بينها إعفاء تاماً من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل ومع انضمام ليبيا إلى المنطقة في جوان 2005، ارتفع عدد الدول العربية المشمولة بمنطقة التجارة الحرة لاتفاقية الكوميسا إلى أربع دول، مع الإشارة إلى أن جزر القمر تطبق تخفيض بنسبة 80% على وارداتها من الدول العربية الأعضاء بالكوميسا.

وتثير مسألة العضوية المتشابكة والتضارب في جداول التحرير عدة إشكالات عند التنفيذ خاصة في حالة انضمام نفس الدول إلى عدة اتفاقيات في نفس الوقت، ويطرح الإشكال في حالات التنفيذ وفق أحكام أي اتفاقية تعامل السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء وأي اتفاقية تبطل الأخرى أو تحل محلها عند التنفيذ، خاصة في حالة تقدم دولة ما في تحرير تجارتها في إطار اتفاقية معينة وعقدها اتفاقية جديدة مع بعض من الشركاء في نفس الاتفاقية بجدول زمني جديد للتحرير. وكمثال على ذلك يمكن أخذ حالة تونس والمغرب كنموذج هل تطبق أحكام منطقة

التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005 أم تنتظر تطبيق أحكام اتفاقية أغادير التي لم تدخل حيز التنفيذ إلا سنة 2007 مع جدول للتحرير قد يستمر إلى غاية 5 سنوات. فبالإضافة إلى التكاليف الإدارية التي تنطوي عليها العملية، لا شك أنها تثير الكثير من التشويش على التجار والمتعاملين بين الدول العربية وتقلل فرص استفادتهم من مختلف تلك الاتفاقيات عند الأخذ بعين الاعتبار ضعف تداول ونشر المعلومات التجارية.

2. المقارنة من حيث نطاق التحرير والالتزامات القطاعية

تعتبر جل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية بين الدول العربية اتفاقيات تكامل سطحي وهي تقتصر على تحرير التجارة السلعية فقط. حيث تتشابه معظم الاتفاقيات القائمة بين الدول العربية من حيث تصنيف القوائم السلع الخاضعة للمعاملة والتفضيلية أو التحرير ضمن هذه الاتفاقيات، حيث يتم الإشارة دوما إلى تحرير المنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية والمنتجات الصناعية.

وكونها اتفاقيات تهدف إلى تحرير تجارة السلع، لا تتضمن جميع الاتفاقيات العربية إشارات صريحة إلى تحرير التجارة في الخدمات أو وضع نماذج وأساليب لهذا الغرض، بما فيها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الجديدة لدول مجلس التعاون الخليجي العربية على الرغم من إعلان السوق الخليجية المشتركة بداية من سنة 2008 وما تضمنته من ضرورة التطبيق المباشر لمبدأ المساواة الكاملة في المعاملة لجميع مواطني دول المجلس وذلك عن طريق ضمان مبدأ معاملة مواطني دول المجلس المقيمين في أي من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها "

دون تفريق أو تمييز" في " كافة المجالات الاقتصادية ".[1]

من جهة أخرى، تبذل عدة جهود في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لبعث مفاوضات إقليمية حول تحرير تجارة الخدمات، على الرغم من عدم تضمين اتفاقية تسهيل وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى في أي من بنودها ما يتيح إدماج تجارة الخدمات ضمن مشمولات المنطقة. مما حدا بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية بإقرار" الأحكام العامة لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية " سنة 2003 والتي روعي عند إعدادها عدم تعارضها مع بنود اتفاقية تحرير تجارة الخدمات في ظل منظمة التجارة العالمية، وأن لا تخل أو تؤثر على التزامات الدول العربية في هذه المنظمة. كما وأن القطاعات التي يتم تحريرها بين الدول العربية يجب أن تفوق الالتزامات التي قدمتها الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في إطار اتفاقية " الغاتس ".[2]

وبالرجوع إلى اتفاقية أغادير، نلاحظ أن الاتفاقية لم تتطرق بشكل واضح إلى بنود محددة حول الالتزام بتحرير تجارة الخدمات سوى من خلال المادة الخامسة منها. التي أكدت التزام الدول الأطراف بتنفيذ

---

[1] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز المعلومات، السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام، ع 3، الرياض، 2010، ص 5.

[2] جامعة الدول العربية [الأمانة العامة وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2003، ص ص 209-210.

[3] أنظر لمزيد من التفصيل: الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر على الموقع: http://www.agadiragreement.org/AgadierAgrement/Aboutus1.aspx

التزاماتها الواردة في جداول الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات والسعي لتوسيع نطاق تجارة الخدمات فيما بينها وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في كل من الدول الأطراف. وتم إحالة الموضوع إلي لجنة وزراء التجارة الخارجية لدراسة التطور الحاصل في تجارة الخدمات بين الدول الأطراف، بشكل دوري بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ. ولم يتم إدراج هذه المسألة إلى غاية الآن سواء في إطار الاتفاقية أو كاتفاقية ملحقة. هذا وفي التقدير أن اتفاقية أغادير تهدف في الأساس إلى تعزيز استفادة الدول الأربع (الأردن، تونس، مصر والمغرب) من اتفاقيات الشراكة التي عقدتها مع الاتحاد الأوروبي في جانب الصادرات السلعية من خلال تبني قواعد إكساب المنشأ المفروض من الجانب الأوروبي، مما يرجح عدم إيلاء أهمية إلى تفعيل الاتفاقية كمنطقة تجارة حرة شاملة وبالتالي عدم الالتفاف إلى شق التجارة في الخدمات. [3]

يتبين من خلال التحليل السابق، أن نقاط الاختلاف والاتفاق بين التزامات الدول العربية وفقا للمسارات المختلفة لتحرير التجارة بينها تتفاوت تبعا للاتفاقية ورقعة تغطيتها القطرية والقطاعية. فمن من ناحية الالتزامات، فقد يأتي تحرير التجارة في السلع خاصة المصنعة وبدرجة أقل السلع الزراعية في صدارة الموضوعات التي تحتل فيها نقاط الاتفاق مكانة أعلى من نقاط الاختلاف. أما فيما يخص توسيع نطاق الالتزامات إدراج مزيد من القضايا ذات الصلة بالتجارة كتحرير تجارة الخدمات وإدراج أحكام خاصة بالاستثمار، والتي من شأنها تعميق التكامل الإقليمي بين الدول العربية، فإن المنطلق في دمجها بالمسارات التي

اشتملت عليه الاتفاقيات التي سبق استعراضها هو المبادئ المعمول بها في سياق الاتفاقيات المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، وهي لا تتضمن أي أحكام خاصة, وفي أحسن الأحوال تتضمن إشارات إلى تناول الموضوع مستقبلا أو إطلاق مفاوضات لا ترقى إلى مستوى الالتزام الجدي بالتحرير.

ثالثاً: الاتفاقيات التجارية الإقليمية التي تعقدها الدول العربية مع دول متقدمة

على صعيد الشراكات المتقدمة بين بعض الدول العربية واقتصاديات متقدمة، تبرز اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كأبرز مثال على ذلك*، حيث بلغ عدد الدول العربية التي وقعت حتى الآن اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي بصفة منفردة ثماني دول هي: الأردن، تونس، الجزائر، لبنان، السلطة الوطنية الفلسطينية، المغرب ومصر، واستكملت المفاوضات مع سوريا في نهاية عام 2003 ووقعت بالأحرف الأولى على الاتفاقية في أكتوبر 2004، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد وتعطلت نتيجة تخوفات وضغوطات يبديها ويمارسها بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي مرتبطة بالسياسة الخارجية لسوريا. أما دول مجلس التعاون الخليجي فتتفاوض ككتلة لعقد اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن المفاوضات لم تستكمل بعد.

* تستند اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي على الأهداف التي تم وضع أساسها في المؤتمر الأورو متوسطي الذي عقد في برشلونة (إسبانيا) في نوفمبر 1995، والذي تفاوضت فيه 27 دولة أوروبية ومتوسطية.

جدول رقم (3): مواقف بعض الدول العربية والتزاماتها في اتفاقيات الشراكة الأوروبية

الدولة	تاريخ التوقيع على الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ*	نوع الاتفاقية	القطاعات المستبعدة من التحرير
الأردن	1997/11/24 2002/09/01	اتفاقية تجارة حرة وفقا لمتطلبات منظمة التجارة العالمية خلال 12سنة يلتزم خلالها الأطراف بتحرير التجارة ثنائيا, تشمل تخفيضات هامة في التعريفات الجمركية, وتبني قوانين خاصة بالمنافسة وحماية الملكية الفكرية.	تخضع المنتجات الزراعية والخدمات إلى التفاوض بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بخمس سنوات , كما لا تتضمن الاتفاقيات أحكام خاصة بتنقل رؤوس الأموال والعمال وتشير إلى سياسات المنافسة كمناطق للتعاون والتوفيق ولكن دون آليات للتنفيذ.
تونس	1995/07/15 1998/01/03		
الجزائر	2001/12/09 2005/09/01		
لبنان	2002/06/17		
مصر	2001/06/25		
المغرب	1996/02/26 2000/03/01		

* الدول التي أمامها تاريخان، الأول يشير إلى تاريخ توقيع الاتفاقية، أما الثاني فيشير إلى دخولها حيز التنفيذ.

المصدر: البنك الدولي، التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التفاعل مع العالم، البنك الدولي، واشنطن، 2003، ص 318.

وترتكز الآلية العملية لاتفاقيات الشراكة الأوروبية الموقعة مع عدد من الدول العربية على إنشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة على حدة، خلال فترة زمنية انتقالية تتراوح بين عشر سنوات إلى اثنتي عشرة سنة. وفيما يخص نطاق التحرير والالتزامات القطاعية فإن اتفاقيات الشراكة الأوروبية- العربية وإن كانت تغطي معظم السلع الصناعية، فإن المنتجات الزراعية والخدمات ضمنت مبدئيا في الاتفاقيات ولكن وفقا لجدول زمني يحدد في مفاوضات لاحقة.

أما الشراكة العربية الأمريكية فهي ظاهرة حديثة جدا بالمقارنة مع الشراكة العربية الأوربية، وتداخلت عدة عوامل شكلت أسبابا لتوقيع اتفاقيات تجارة حرة بين بعض الدول العربية (منفردة) والولايات المتحدة الأمريكية، فهناك العلاقات السياسية والنزاعات المشتعلة في المنطقة والدور الأمريكي فيها، وتطلع بعض الدول العربية إلى التعامل مع الوجود الأمريكي في المنطقة بهدف توفير الحماية وتوطيد الأمن، وكذا

الأمل في زيادة التبادل التجاري. وقد تم توقيع أربع اتفاقيات تجارة حرة فعلا بين الولايات المتحدة الأمريكية دخلت حيز التنفيذ مع كل من الأردن، المغرب، البحرين وسلطنة عمان. [1]

وتعتبر الاتفاقيات التي تعقدها الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول العربية الأربع (الأردن، البحرين، عمان والمغرب) والاتفاقية الموقعة بين الأردن وسنغافورة استثناء من حيث التغطية القطاعية ونطاق التحرير حيث تقوم على إزالة الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية، وتحرير تجارة الخدمات على أساس الالتزام بفتح جميع أنشطة الخدمات واستخدام قائمة(سلبية) لاستثناء بعض القطاعات، ويشمل التحرير توريد الخدمات حسب الوسائط الأربع التي نصت عليها اتفاقية "الغاتس" في إطار منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى تحرير الاستثمارات الخارجية وإضفاء الشفافية لنظام مشتريات الحكومة والالتزام بحماية حقوق الملكية الفكرية وحقوق العمالة وحماية البيئة.[2]

لكن ما يهمنا أكثر هنا، الالتزامات المفروضة على الدول العربية في ظل هذه الاتفاقيات (الأوروبية أو الأمريكية)، وعلاقتها بمسيرة الاندماج الإقليمي العربي. إذ أن هناك تخوفات جدية من أن تشكل اتفاقيات الشراكة الأوروبية أو اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة

[1] لمزيد من التفصيل يمكن الإطلاع على نصوص الاتفاقيات والعروض الخاصة بها على موقع الممثلية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية وموقع منظمة التجارة العالمية:

- http://www.ustr.gov.

- http://rtais.wto.org/ui/PublicShowMemberRTAIDCard.aspx?rtaid=30.

[2] جامعة الدول العربية [الأمانة العامة وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007, ص 165.

الأمريكية عقبة في طريق نجاح وتطوير اتفاقيات التكامل بين الدول العربية باعتبارها تنطوي على تمييز ضد السلع العربية لمصلحة السلع من الدول المتقدمة خاصة مع الفروق الواضحة فيما يخص تنافسية السلع في السوقين.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار بعض المسائل التالية:

– إن عدداً كبيراً من الصادرات الصناعية من الدول العربية إلى أوروبا والو.م. أ معفاة فعلياً من الرسوم الجمركية في إطار النظام العام للأفضليات الجمركية الذي يلتزم به الاتحاد الأوروبي والو. م. أ؛ أي أن اتفاقات الشراكة لا تضيف شيئاً على الإطلاق بالنسبة إلى هذه السلع.

– إن الدول العربية تعقد آمالا كبيرة على الصادرات الزراعية إلى الدول المتقدمة، إلا أن هذه الأخيرة تضع اعتبارات كثيرة على الواردات الزراعية، ويؤثر ارتفاع الرسوم الجمركية في الدول المتقدمة على تنمية قطاع الأغذية المعلبة في الدول العربية، كما تؤثر مسائل المعايير الصحية وصحة النباتات وأنظمة الحجر الصحي في تصدير المنتجات الزراعية.

– إن قواعد المنشأ المنصوص عليها في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية جد معقدة ومقيدة إذ تخضع العديد من السلع المصنعة المصدرة من طرف بعض الدول العربية إلى قواعد صارمة جدا في المنشأ، تعيق إمكانية توسيع التجارة، وأكثر ما تظهر هذه المشكلة في قطاع الملابس والمنسوجات والأحذية، والتي تشكل صادراتها أهمية كبيرة لعدة دول مثل تونس والمغرب ومصر.

– وأخيرا، فالسوق الأوروبية والأمريكية مع ضخامتها الفائقة، وتنوعها

بالمقارنة مع الأسواق العربية ستمارس قوة جاذبة لربط أسواق الدول العربية بعجلة الاقتصاد الأوروبي، بالمقابل تمارس قوة طاردة للعلاقة بين الدول العربية الأعضاء وغير الأعضاء في هذه الاتفاقيات.[1]

رابعاً: أثر الاتفاقيات التجارية التي تعقدها الدول العربية على التكامل الإقليمي

عادة ما يُستدل على ضعف مستوى التكامل بين الدول العربية بضعف تدفقات التجارة البينية الإقليمية والتي تظل من أضعف النسب على مستوى العالم خاصة عند مقارنتها مع نظيراتها في أقاليم مختلفة. وهذا رغم إيلاء مدخل تحرير التجارة البينية الأولوية في جميع المبادرات التي تسعى لتحقيق التكامل بين الدول العربية وهي التي تمخضت عن عدة أشكال من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية المتشابكة العضوية. إلا أن الأثر في تطوير التجارة الخارجية والبينية للدول العربية يبدو محدوداً .

إن البحث في أسباب ضعف نصيب التجارة البينية الإقليمية للدول العربية في ظل مختلف الاتفاقيات التي تنفذها هذه الدول لتحرير التجارة وتقييم مدى ملائمة هذه المداخل لتحقيق تكامل عميق بينها يتطلب ضرورة تحليل اتجاهاتها والعوامل المفسرة لهذا النمط. إن تحليل من هذا القبيل سيسلط الضوء على الإمكانيات المتاحة للتجارة الخارجية للدول العربية، وفيما إذا كانت تنطوي على قدرات كامنة يمكن استغلالها لتوسيع هذه التجارة والبينية وبالتالي تحقيق التكامل بينها، وهذا هو الهدف الذي تسعى إليه مختلف الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية.

[1] سعيد النجار، **اتفاقات الشراكة الأوروبية عقبة في طريق التكامل الاقتصادي العربي**، جريدة الحياة اللندنية، ع 13994، الاثنين 2001/07/09، لندن، ص 10.

1. أداء التجارة البينية للدول العربية في ظل الاتفاقيات التجارية المختلفة

شهدت التجارة البينية للدول العربية عدة تطورات طيلة العقود الماضية وتقلبات لافتة مقارنة بالتطورات التي شهدتها التجارة الإجمالية لهذه الدول، إلا أن أبرزها حدث خلال السنوات الأخيرة. حيث شهدت الفترة 1997-2011 التطور الأهم على صعيد تحرير التجارة بين الدول العربية من خلال مختلف المبادرات التي تم تناولها سابقاً ، صاحبها تطورات مهمة سواًء على صعيد التجارة البينية للدول العربية بصورة عامة أو على صعيد الاتفاقيات التي عقدتها على المستوى دون الإقليمي.

على صعيد التطورات الإجمالية عرف متوسط التجارة البينية للدول العربية طيلة الفترة 1997-2011ارتفاعاً مستمراً باستثناء سنة 1998 التي عرفت تراجعاً حاداً في أسعار النفط العالمية وسنة 2009 عقب الأزمة المالية العالمية، حيث ارتفع من حوالي 14 مليار دولار سنة 1997 إلى 88.4 مليار دولار سنة 2008 ليعرف بعده تراجعا وصل إلى 74.8 مليار دولار سنة 2009 إلا أنه أفضل من المستويات التي شهدها طيلة الفترة 1997-2007، ليعاود الارتفاع سنة 2011 بمعدل فاق 20 %.مما يوحي أن أداء التجارة البينية العربية أصبح أقل تأثراً بالتقلبات التي تعرفها التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية الناجمة عن صدمات خارجية (تقلبات أسعار النفط والسلع الأساسية في الأسواق الدولية، تقلبات النشاط الاقتصادي والأزمات الاقتصادية لدى الشركاء التجاريين الأساسيين..الخ) ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال

معدلات نمو كل من التجارة البينية والتجارة الإجمالية، ففي سنة 1998 تراجعت التجارة الخارجية للدول العربية بمعدل -22.1 % في حين تراجعت التجارة البينية بمعدل -5.7 %، وكذلك الحال سنة 2009 حيث عرفت التجارة الخارجية لهذه الدول تراجعاً بمعدل -32 % في حين بلغ بالنسبة للتجارة البينية -19.6 %.

الجدول رقم (4): أداء التجارة البينية للدول العربية حسب الاتفاقيات خلال الفترة 1997-2011

التجارة البينية الإجمالية للدول العربية				مليار دولار	
	1997	2004-1998	2005	2009	2011
الصادرات البينية للدول العربية	15,22	20,39	48,28	77,14	95.3
الواردات البينية للدول العربية	12,88	18,92	44,07	72,45	92.4
متوسط التجارة البينية للدول العربية	14,05	19,65	46,17	74,80	93.9
التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي				مليار دولار	
	1997	2002-1998	-2003 2005	2009	2011
الصادرات البينية لدول المجلس	8,14	7,94	10,45	31,03	38.7
الواردات البينية لدول المجلس	6,62	6,94	9,76	21,04	32.8
متوسط التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي	7,38	7,44	10,10	26,03	35.7
التجارة البينية لدول اتفاقية أغادير				مليار دولار	
	1997	2004-1998	-2005 2006	2009	2011
الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير	113.0	588.69	1,218.7	2,225	2,233
الواردات البينية لدول اتفاقية أغادير	362.2	532.88	1,029.0	1,951	1,959
متوسط التجارة البينية لدول اتفاقية أغادير	237.6	560.78	1,123.9	2,088	2,096

المصدر: من احتساب الباحث اعتمادا على بيانات صندوق النقد العربي لإحصائيات التجارة الخارجية والبينية للدول العربية ولإحصائيات الأمم المتحدة متاحة على:

Source: *UNCTAD Handbook of Statistic2012.*Available *on: www.unctad.org/statistics/handbook.*

قد توحي التطورات السابقة أن تحرير التجارة بين الدول العربية كان له أثر في زيادة حجمها الذي تضاعف بأكثر من ثلاث مرات كمتوسط خلال الفترة 2005-2011 (مرحلة التحرير الكامل للتبادل

التجاري بين الدول العربية) مقارنة بالفترة 1998–2004 (مرحلة تنفيذ التحرير التدريجي للتبادل التجاري بين الدول العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)، كما تضاعف بخمس مرات مقارنة بالمستويات التي كانت سائدة سنة 1997، أي قبيل الشروع في تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وهو يعكس معدلات نمو بلغت كمتوسط 24.4 % خلال الفترة 2005–20011، مقارنة بنمو متوسط بلغ 8% خلال الفترة 1993–1997. ويبدو الأمر أكثر وضوحا في حالة دول مجلس التعاون الخليجي خاصة بعد تحول منطقتها للتجارة الحرة إلى اتحاد جمركي منذ 2003، حيث تضاعف حجم التبادل التجاري بين دول المجلس بعد أن ظل ثابتا تقريبا رغم أن الفترة 1998–2002 عرفت تحريرا متزامن للتجارة بين دول المجلس في ظل منطقة التجارة الحرة الخليجية المستمرة منذ 1983 ومع بقية الدول العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. أما فيما يخص التجارة البينية لدول اتفاقية أغادير الأربعة، وإن كانت تظهر هامشية مقارنة بحجم التبادل التجاري القائم بين الدول العربية ككل إلا أنها عرفت بدورها نمو مطردا ولعل ما يلفت الانتباه في هذا الإطار الزخم الأكبر الذي شهدته خلال الفترة 1998–2006، حيث بلغ معدل نمو الصادرات البينية لهذه الدول 26% وهي الفترة التي سبقت بداية سريان الاتفاقية سنة 2007 وتحرير التبادل التجاري بين الدول الأربعة خلال هذه الفترة كان خاضعا لأحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وخلال الفترة 2007–2011 وهي الفترة التي تلت تنفيذ الاتفاقية وعلى الرغم من استمرار نمو حجم التبادل التجاري البيني إلا أنه كان أقل زخماً

وبلغ 9% كمتوسط، والتخوف الذي قد يطرح فيما إذ أدت الاتفاقية إلى تقييد التبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء مجددا بعدما بلغت هذه الدول مرحلة التحرير التجاري الكامل بينها ومع بقية الدول العربية منذ 2005 في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال توجهها إلى اعتماد قوائم التحرير التجاري والفترات الزمنية لتنفيذ ذلك وفق ما تضمنته الاتفاقية والتي قد تستمر فترات أطول إلى ما بعد 2012 كما تشير إليه الاتفاقية.

إلا أن مثل هذا الاستنتاج يتطلب مزيد من الحجج، كون الاعتقاد بأن زيادة حجم التبادل التجاري الملاحظ عبارة تجارة ناشئة بين الدول العربية، وبالتالي يفهم بأن هناك أثر إيجابي لمبادرات تحرير التجارة بين الدول العربية من خلال خلق تجارة على الصعيد الإقليمي، قد يكون أوليا ويتطلب بحث تطورات الحصة النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية.

فعلى صعيد مساهمة التجارة البينية في إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية تستأثر التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالنصيب الأكبر، يليها نصيب التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ولا تزال حصة التجارة البينية في التجارة الإجمالية لكل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير ضئيلة في تجارتهما الإجمالية ضئيلة ولا ترقى لمستويات التجمعات الناجحة في الدول النامية، وذلك على الرغم من أن كلا التجمعين يشمل في عضويته دولاً تتميز اقتصادياتها بتنوع القاعدة الإنتاجية والتصديرية مثل المغرب وتونس بالنسبة لاتحاد المغرب العربي، والأردن وتونس ومصر والمغرب

بالنسبة لاتفاقية أغادير.

إلا أن أهم ما يمكن استنتاجه أن مستويات التبادل التجاري البيني للدول العربية تبقى محدودة حول مستويات معينة تتراوح بين 1 و10% حسب مختلف الاتفاقيات التي عقدتها هذه الدول، كما لا تعتبر الدول العربية منفتحة تجاريا على بعضها البعض و لم تستطع أي من الاتفاقيات المعقودة طيلة العقود الماضية من تغيير هذا النمط, بل على العكس مال هذا الوضع نحو التراجع في فترات معينة بعد تنفيذ اتفاقيات إقليمية لتحرير التجارة.

الشكل رقم (2): حصة التجارة البينية في إجمالي التجارة لعدة اتفاقيات إقليمية بين الدول العربية

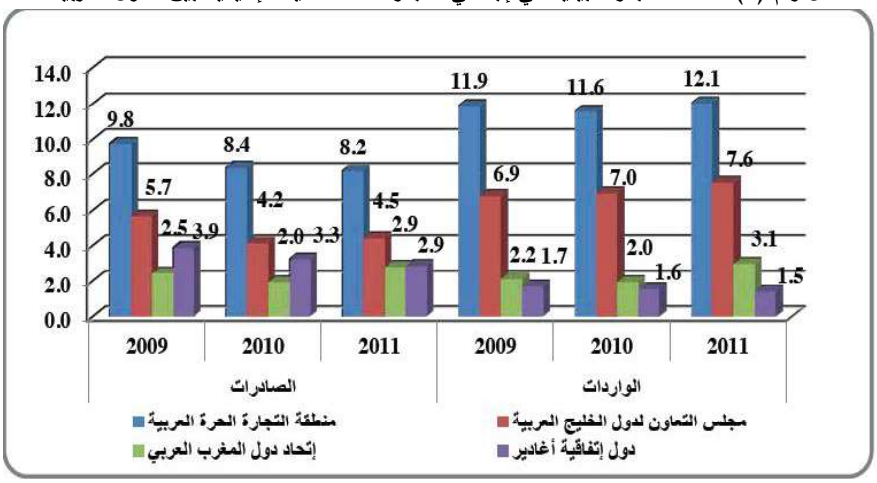

المصدر: جامعة الدول العربية [الأمانة العامة وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012**، صندوق النقد العربي أبو ظبي، 2012، ص 177.

2. الأسباب المحتملة لضعف التجارة العربية البينية والتكامل الإقليمي بين الدول العربية:

من وجهة النظر الاقتصادية، تخضع اتفاقيات تحرير التجارة ضمن ترتيبات التكامل الإقليمي للاعتبارات الاقتصادية إلا أنها تتأثر

بالدوافع والمكاسب السياسية، وعلى الرغم من صعوبة تحديد وزن وأهمية كل جانب من جانبي هذه المعادلة، إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في ضمان تحقيق مكاسب صافية والذي يعني مدى توفر هيكل من الحوافز الاقتصادية والدوافع السياسية وما يستتبعه من تخفيض للتكاليف الاقتصادية وتحقيق لمكاسب سياسية من تحرير التجارة على الصعيد الإقليمي.

إن السؤال الذي يطرح نفسه في حالة الدول العربية، هل يعتبر غياب المكاسب الصافية مسؤولا عن تواضع نتائج المحاولات السابقة لتحرير التجارة بين هذه الدول ؟

من الناحية الاقتصادية، يمكن إيعاز أحد أسباب تدني مستويات التبادل التجاري بين الدول العربية إلى ضعف هذا المستوى في حد ذاته بين هذه الدول، كنتيجة حتمية لمحدودية الهياكل الإنتاجية وبالتالي التصديرية لهذه الدول، وقد يبدو هذا الاستنتاج غريبا إلى حد ما، خاصة وأن التحليلات التقليدية في هذا الإطار تركز بصورة مباشرة على قلة تنوع الهياكل الإنتاجية والتصديرية كسبب، بدل التركيز على نتائج هذا التركز.

الجدول رقم (5): نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات حسب دول الاتفاقيات

الاتفاقية	سنة/متوسط سنوات قبل التنفيذ*	نسبة الصادرات البينية%	سنة/متوسط سنوات بعد التنفيذ*	نسبة الصادرات البينية%
اتفاقية اتحاد المغرب العربي 1989	1989-1980	1.1	1994-1990	3.2
اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 1998	1997-1993	8.5	2009-2005	8.9
الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي 2003	2002-1983	6.7	2009-2003	4.6
اتفاقية أغادير 2007	2005	1.3	2009	3.9

المصدر: تم تجميعها واحتسابها من طرف الباحث اعتمادا على:

- بالنسبة للسنوات الحديثة (1993 – 2009) تم الرجوع بصفة أساسية إلى بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1998 – 2010.
- *UNCTAD Handbook of Statistic2012.*Available *on: www.unctad.org/statistics/handbook.*

إلا أن المقصود به أن الدول العربية لم تتمتع بأي وضع أولي مناسب على صعيد التبادل التجاري يكون محركا لمزيد من التبادل بعد إقرار أية اتفاقية تستهدف تحرير التجارة بين هذه الدول، وبعبارة أخرى لم تشكل الدول العربية سوقا إقليمية جاذبة لبقية الشركاء من الدول العربية. لذا لم تكن أي اتفاقية – ممن سبق تناولها– لتستطيع تغيير هذا النمط السائد.

ويمكن تعزيز هذا الاستنتاج من خلال مقارنة أداء التبادل التجاري بين الدول العربية باتفاقيات تجارة إقليمية أخرى ممن كانت تتمتع بوضع أولى أفضل أو مشابه للدول العربية، وكيف كانت نتائجها مقارنة بما حققته الدول العربية، حيث نلاحظ أن الدول التي كان يشكل الاعتماد التجاري المتبادل بينها مستويات مرتفعة في البداية هي التي استطاعت زيادة معدلات التبادل التجاري بعد تنفيذها لاتفاقيات تحرير التجارة البينية.

الجدول رقم (6): نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات لبعض الاتفاقيات الإقليمية في العالم

الاتفاقية	سنة/ متوسط سنوات قبل التنفيذ*	نسبة الصادرات البينية%	سنة/ متوسط سنوات بعد التنفيذ*	نسبة الصادرات البينية%
اتفاقية الجماعة الأوروبية 1957	1957-1950	48.6	1960-1958 2009-1993	49.8 66.6
اتفاقية النافتا 1994	1993-1990	43.2	2004-1994	52.4
اتفاقية الآسيان 1992	1991-1981	18.6	2002-1992	22.6
اتفاقية الكوميسا 1994	1994-1990	4.6	2005-1995	5.6

Source: *UNCTAD Handbook of Statistic2012.*Available *on: www.unctad.org/statistics/handbook.*

ويظهر ذلك بوضوح أكثر في حالة الاتحاد الأوروبي. ومن بين اتفاقيات تحرير التجارة الإقليمية بين الدول النامية يبدو أداء رابطة الآسيان الأبرز وهي التي كانت تتمتع بأفضل أداء من حيث نسب التجارة البينية بين الدول النامية واستطاعت بفضل تنفيذ منطقة التجارة الحرة بدءا من سنة 1992 من زيادة حصة صادراتها البينية التي نمت بمعدل يفوق 20 % خلال العشر سنوات التي تلت تنفيذ الاتفاقية.

من جهة أخرى يجب النظر إلى التجارة البينية كدالة في التجارة الإجمالية، وبالتالي في ظل صغر وضآلة التبادل التجاري الإجمالي (يمكن أخذ حصة التجارة الإجمالية لمجموعة من الدول من التجارة العالمية كمؤشر على ذلك) هناك سقف لا يمكن أن تتعداه التجارة البينية إلا إذ نمت بمعدلات أكبر من معدلات نمو التجارة الإجمالية والعكس صحيح، أي كلما كان نمو التجارة الإجمالية أكبر من معدل نمو التجارة البينية قل نصيب هذه الأخيرة كحصة نسبية. ويبدو أن هذا ما يحدث في حالة الدول العربية. ويظهر الجدول التالي تطور معدلات نمو كل من الصادرات البينية والصادرات الإجمالية لمختلف الاتفاقيات بين الدول العربية وكذا التغير الذي طرأ على حصة الصادرات البينية.

الجدول رقم (7): نمو التجارة البينية للدول العربية مقارنة بالتجارة الإجمالية حسب الاتفاقيات خلال الفترة 1997-2009

نمو التجارة البينية الإجمالية للدول العربية	1997	2004-1998	2005	2009
معدل نمو الصادرات البينية للدول العربية	3.0	13.9	33.2	-19
معدل نمو الصادرات الإجمالية للدول العربية	6.9	13.6	37.1	-32
حصة الصادرات البينية للدول العربية	8.5	8.9	8.5	10.3
نمو التجارة البينية للاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي	2003	2005	2009	
معدل نمو الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي	5.04	32.1	7.4	
معدل نمو الصادرات الإجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي	26.8	39.3	-33.6	
حصة الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي	4.9	5.0	6.0	
نمو التجارة البينية لدول اتفاقية أغادير	2005	2007	2009	
الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير	13.1	25.8	61.6	
معدل نمو الصادرات الإجمالية لدول اتفاقية أغادير	17.0	18.9	-28.0	
حصة الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير	1.3	2.9	3.9	

Source: *UNCTAD Handbook of Statistic2012.*Available *on: www.unctad.org/statistics/handbook.*

من جهة أخرى، يعتبر تحليل الاعتبارات السياسية التي صاحبت جهود الدول العربية لتحرير التجارة البينية مهم نظراً للترابط القوي بين العوامل السياسية والاقتصادية في هذه الحالة لدرجة يصعب الفصل بينهما أو تحييد أثر أحدهما على الآخر. ويمكن تفسير افتقاد الدول العربية إلى الدوافع السياسية للتكامل الإقليمي كنتيجة لعدة عوامل منها:

- اختلاف الأنظمة السياسية وأشكال الحكم في الدول العربية بما يترتب على ذلك من تباين في الأولويات الاقتصادية والاجتماعية واختلاف التوجهات في إطار العلاقات مع الخارج من حيث الأهداف والوسائل، وعلاقته المباشرة برغبتها في تحقيق التكامل بينها.

- يعد التخوف من فقدان جزء من السيادة بمثابة عقبة رئيسية في سبيل التكامل بين الدول العربية، الشيء الذي قد يجعل اتفاقيات تحرير التجارة على الصعيد الإقليمي لا تحظى بالمساندة اللازمة من طرف القيادات السياسية.

– إن فعالية أي اتفاقية إقليمية مرهون بإمكانية تنفيذها والالتزام بذلك من خلال توفير التأييد اللازم له داخلياً وإرساء الأطر الإقليمية من قواعد وسياسات ومنظمات غير منحازة وطنيا لمتابعة وضمان تنفيذ القواعد والسياسات.

– على صعيد الآخر، وعلى الرغم من وجود العديد من المنظمات العربية الإقليمية، إلا أنه عادة ما توصف أدوارها بالمحدودة وقدراتها بالضعيفة ومن ثم فنتائج أعمالها غير ملموسة.

– قد تورد أسباب أخرى ذات طبيعية سياسية وثقافية أدت إلى عدم حماس الدول العربية في بناء ترتيب إقليمي فعال بينها سواء اتخذ من تحرير التجارة الإقليمية مدخلا له أو أرسى مقاربات بديلة من أجل تحقيق التكامل. أهما الاضطرابات الداخلية التي عانت (وتعاني) منها عدة دول عربية والتي تجعل من مسألة الأجندة الإقليمية أمراً مؤجلاً أو غير ذي أولوية. كما أدى طغيان فكرة حتمية "الوحدة العربية"دوراً سلبياً في البحث عن بدائل فكرية أخرى ومناصرتها من خلال النظر إلى مبادرات التكامل بين الدول العربية باعتبارها عملية قد تسفر عن مكاسب وتنطوي على تكاليف.[1]

الخلاصة والاستنتاجات:

تستخدم الدول العربية الاتفاقيات التجارية (الثنائية، الإقليمية والمتعددة الأطراف) بصورة مكثفة، وتبذل جهود من طرف جميع هذه الدول من أجل تحسين الاندماج في الاقتصاد العالمي وكذا تعزيز

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي 2002، المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان، 2002، ص ص 124،125.

التكامل مع أهم الشركاء التجاريين بما فيهم الدول العربية نفسها ومن خارج المنطقة. في هذا السياق، تجد البلدان العربية نفسها متورطة في مفاوضات على كل الجبهات،حيث وقّعت هذه البلدان المزيد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية البينية ومتعددة الأطراف. ولا يعرف فيما إذ كان تعدد المسارات في حد ذاته فرصة لتسريع جدول التحرير الإقليمي للتجارة أو يشكل تداخلا ذو تكلفة يمكن تفاديها لو تم التركيز على مسار شامل للتحرير، خاصة في ظل تشابه هذه المسارات سواء من حيث الهدف إلى تحقيق منطقة تجارة حرة أو في أحسن الأحوال إلى تحقيق اتحاد جمركي أو من حيث نطاق التحرير والالتزام الفعلي به.

وبناء على دروس الماضي وتطورات الوضع الحالي على صعيد الاتفاقيات التجارية القائمة بين الدول العربية، يتبين أن التكامل الإقليمي الفعال يتطلب أكثر من مجرد تخفيض أو إزالة الحواجز أمام تدفقات تجارة السلع، وهذا ما يبينه تحليل النمط الخاص بالتجارة البينية. حيث تشير البيانات المتاحة إلى أن التبادل التجاري بين الدول العربية ليس أقل مما كان متوقعا، بالنظر إلى النمط الأساسي للتجارة الخارجية على العموم التي تظل محدودة، مما يعني أن التجارة البينية أكثر منها محدودية. وبغض النظر عن كثافة وميل التجارة المتوجهة نحو الدول العربية وبينها، يظل التبادل التجاري بين الدول العربية متواضعا بالقيم المطلقة حتى على المستوى الأكثر تفصيلا أين قد تسجل التجارة البينية ازدهارا وأهمية نسبية في قطاعات معينة وبين مجموعات فرعية من الدول العربية. والأكثر إثارة للانتباه أن هذا النمط لم يتغير فعليا بمرور

الزمن حتى في ظل التقدم الذي أحرزته هذه الدول فيما يخص تحرير التجارة بينها، إذ واستنادا إلى نتائج العديد من المؤشرات التي تم تناولها يبدو أن تأثير اتفاقيات تحرير التجارة الإقليمية لا يزال محدود في تعزيز التبادل التجاري البيني الإجمالي على العموم.

ويبدو أن الأسباب وراء ضعف مردود التكامل الإقليمي بين الدول العربية وخاصة في دعم وتقوية التجارة تبدو معروفة تماما، يقع على رأسها غياب هيكل ملائم من الحوافز الاقتصادية والدوافع السياسية تدعم مختلف المبادرات المعقودة. ويظهر ذلك جليا على الصعيد الاقتصادي من خلال استمرار تأثير تقلبات أسعار النفط في إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية، العامل الذي يبصمها بنوع من التشوه من عدة أوجه. حيث لا تزال الدول العربية تعتمد على المزايا الموروثة التي يتيحها غنى هذه الدول بعدد محدود من الموارد الطبيعية تشمل بالأساس البترول والغاز وبعض المعادن والموارد الزراعية. ولم تستطع الانتقال إلى التركيز على المزايا التنافسية المستحدثة التي تميز الزخم الكبير الذي تعرفه التجارة الدولية، مما أدى إلى تنوع محدود على صعيد الصادرات وتشوه في نمط الاستيراد، وتركز شديد في عدد قليل من الشركاء. الشيء الذي ينعكس بصورة واضحة على تواضع وجمود نصيب التجارة البينية للدول العربية.

كما يعتبر افتقار معظم الدول العربية للحوافز السياسية التي تدعم المبادرات الإقليمية عامل يعيق أكثر من أي وقت مضى مسار التكامل الإقليمي بين هذه الدول لاعتبارات عديدة يقع على رأسها طبيعة نظم الحكم القائمة منذ عقود وعدم قدرتها على إرساء أطر إقليمية يسند لها

ضمان التزام الدول الأعضاء الحقيقي بالتنفيذ ومتابعته. ومما لا شك فيه أن هذه السياسات والممارسات تعيق الاستفادة القصوى من مزايا تحرير التجارة في الاتفاقيات الإقليمية المختلفة ومكاسبها المحتملة.

وفي إطار استكشاف الآفاق المرتقبة للتكامل المستند على تحرير التجارة الإقليمية، تتمتع الدول العربية بالعديد من المقومات لتحقيق التكامل الإقليمي. ومستوى التفاعل الاقتصادي بين هذه الدول لم يستغل استغلالا كاملا، كما أن كثير من خصائصها يؤهلها لخلق فرص واعدة للتكامل الإقليمي، فالدول العربية تتمتع بقاعدة موارد طبيعية وبشرية ومالية متنوعة تنتشر بين بلدانها، وهي تمثل سوقا كبيرة ذات قدرة شرائية لا بأس بها، كما تتمتع الدول العربية بطرق تجارية إقليمية يسهل الوصول إليها نسبيا. وتظهر أهم نتائج التحليل السابقة المصلحة الكبيرة للدول العربية في تنفيذ إجراءات لتسهيل التجارة وتحسين بيئة الأعمال والحاجة الملحة إلى ضرورة الاستمرار في دعم توجهات الإصلاح والتغيير اقتصاديا وسياسيا، وإعطاء دفعة إقليمية لمثل هذه الجهود. إذ تتبع حاجة ملحة إلى تبني اتفاقيات تهدف إلى تحقيق الاندماج العميق، ومن الأرجح أنه ستكون هناك حاجة إلى تبني إصلاحات واسعة النطاق – تتعدى سياسات التجارة التقليدية بكثير – من خلال النظر إلى كافة القضايا المتصلة بسياسات التجارة والاستثمار، ليس على الصعيد الإقليمي فقط، بل على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف أيضا.

المراجع

- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز المعلومات، السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام، العدد الثالث، الرياض، 2010.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي 2002، المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان، 2002.
- البنك الدولي، التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التفاعل مع العالم، البنك الدولي، واشنطن، 2003.
- توات عثمان، اتفاقيات التجارة الإقليمية: التشابكات، فرص وتحديات النظام التجاري العالمي، دراسة حالة اتفاقيات التجارة الإقليمية بين الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012.
- جامعة الدول العربية [الأمانة العامة وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2003.
- جامعة الدول العربية [الأمانة العامة وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، صندوق النقد العربي أبو ظبي، 2007.
- جامعة الدول العربية [الأمانة العامة وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2012.
- سعيد النجار، اتفاقات الشراكة الأوروبية عقبة في طريق التكامل الاقتصادي العربي، جريدة الحياة اللندنية، العدد 13994، الاثنين 2001/07/09، لندن.
- قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية حول اتفاقيات التجارة التفضيلية على المواقع:

http://rtais.wto.org/ui/PublicMaintainRTAHome.aspx

- الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، دليل تعريفي للاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر، عمان، أفريل 2007.
- UNCTAD Handbook of Statistic2012. Available on:

www.unctad.org/statistics/handbook.

ملاحق البحث

جدول رقم (1): عضوية الدول العربية في اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية المخطرة إلى منظمة التجارة العالمية إلى غاية 30 جوان 2013

الاتفاقية	تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ	تاريخ إخطار منظمة التجارة العالمية	مجال الاتفاقية	المرجعية القانونية للاتفاقية
الاتحاد الأوروبي– الجزائر	01/09/2005	24/07/2006	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي– مصر	01/06/2004	03/09/2004	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي– الأردن	01/05/2002	17/12/2002	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي– لبنان	01/03/2003	26/05/2003	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي– المغرب	01/03/2000	13/10/2000	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي– فلسطين	01/07/1997	29/05/1997	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي– سوريا	01/07/1977	15/07/1977	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي– تونس	01/03/1998	15/01/1999	السلع	المادة 24
رابطة الإفتا EFTA– مصر	01/08/2007	17/07/2007	السلع	المادة 24
رابطة الإفتا EFTA– الأردن	01/01/2002	17/01/2002	السلع	المادة 24
رابطة الإفتا EFTA– لبنان	01/01/2007	22/12/2006	السلع	المادة 24
رابطة الإفتا EFTA– المغرب	20/01/2000	01/12/1999	السلع	المادة 24
رابطة الإفتا EFTA– فلسطين	23/07/1999	01/07/1999	السلع	المادة 24
رابطة الإفتا EFTA– تونس	03/06/2005	01/06/2005	السلع	المادة 24
تركيا– مصر	01/03/2007	05/10/2007	السلع	شرط التمكين
تركيا– الأردن	01/03/2011	07/03/2011	السلع	المادة 24
تركيا – المغرب	01/01/2006	10/02/2006	السلع	المادة 24
تركيا – فلسطين	01/06/2005	01/09/2005	السلع	المادة 24
تركيا – سوريا	01/01/2007	15/02/2007	السلع	المادة 24
تركيا – تونس	01/07/2005	01/09/2005	السلع	المادة 24
الولايات المتحدة الأمريكية–الأردن	17/12/2001	15/01/2002	السلع والخدمات	المادة 24 والمادة 5
الولايات المتحدة الأمريكية–المغرب	01/01/2005	30/12/2005	السلع والخدمات	المادة 24 والمادة 5
الولايات المتحدة الأمريكية–البحرين	01/08/2006	08/09/2006	السلع والخدمات	المادة 24 والمادة 5
الولايات المتحدة الأمريكية–عمان	01/01/2009	30/01/2009	السلع والخدمات	المادة 24 والمادة 5
الأردن– سنغافورة	22/08/2005	07/07/2006	السلع والخدمات	المادة 24 والمادة 5
اتفاقية الكوميسا	08/12/1994	04/05/1995	السلع	شرط التمكين

الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي	01/01/2003	03/10/2006	السلع	المادة 24
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	01/01/1998	03/10/2006	السلع	المادة 24
مجلس التعاون الخليجي- أستراليا	30/07/07		الاتفاقية قيد التفاوض	
مجلس التعاون الخليجي- رابطة الإفتا EFTA	22/06/09 (توقيع)		تم توقيع الاتفاقية ولم تدخل حيز التنفيذ بعد	
مجلس التعاون الخليجي- اليابان	01/09/06		الاتفاقية قيد التفاوض	

المصدر: من إعداد وتجميع الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية حول اتفاقيات التجارة التفضيلية على الموقع:
http://rtais.wto.org/ui/PublicMaintainRTAHome.aspx

جدول رقم (2): مقارنة بين مختلف اتفاقيات التجارة الإقليمية والثنائية بين الدول العربية

الاتفاقية	طبيعة الاتفاقية	العضوية (التشابكات بين مختلف الاتفاقيات)	المدى الزمني للتحرير
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	منطقة تجارة حرة	18 دولة من أعضاء جامعة الدول العربية	أقرت الاتفاقية جدول زمني للتخفيضات الجمركية على مدى عشر سنوات خلال الفترة 1998-2007 بمعدل 10% سنويا. تم تقليص المدة من خلال تسريع عملية الخفض إلى 20 بالمائة سنة 2004 و 2005 لتدخل المنطقة حيز التنفيذ سنة 2005.
الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي	اتحاد جمركي	6 دول عربية كلها أعضاء في نفس الوقت بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	استمر تنفيذ منطقة التجارة الحرة 20 سنة خلال الفترة 1983-2002, وبداية من سنة 2003 شرع في تنفيذ اتحاد جمركي مع فترة انتقالية استمرت إلى غاية 2007.إلا أن التنفيذ الفعلي يشهد تمديد مستمر للفترة الانتقالية التي يتوقع أن تستكمل بنهاية 2015.
اتفاقية أغادير	منطقة تجارة حرة	4 دول عربية كلها أعضاء في نفس الوقت بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	تم تحديد تواريخ لتحرير السلع الصناعية خلال فترة تتراوح بين 3 و 5 سنوات بنظام تخفيض الرسوم الجمركية, على أن يتم التحري الكامل للسلع الزراعية مطلع 2005, إلا أن التنفيذ الفعلي للاتفاقية تأخر إلى غاية شهر مارس 2007.
اتفاقية الكوميسا	منطقة تجارة حرة	5 دول عربية منها 3 دول أعضاء بنفس الوقت بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	خلال الفترة 1994- أكتوبر 2000 تم تبادل الإعفاءات وفق مبدأ المعاملة بالمثل.وبداية من 31 أكتوبر 2000 تم تنفيذ إعفاء تام على منتجات الدول الموقعة على اتفاقية منطقة التجارة الحرة للكوميسا.

الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية	**اتفاقيات تعاون تجاري** **اتفاقيات تجارة حرة** **اتفاقيات تجارة تفضيلية**	**جميع الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**	**معظم الاتفاقيات الثنائية وقعت بعد بداية تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 1998, وقد صيغت بشكل يفضي إلى تسريع تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بشكل ثنائي, ولا يعرف الكثير فيما إذا استمر العمل بها بعد دخول منطقة " جافتا" حيز التنفيذ سنة 2005, على الرغم من استمرار بعض الدول في عقد المزيد من هذه الاتفاقيات.**

المصدر: توات عثمان، **اتفاقيات التجارة الإقليمية: التشابكات، فرص وتحديات النظام التجاري العالمي: دراسة حالة اتفاقيات التجارة الإقليمية بين الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، غ م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص 125.